

Distr.: General
9 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يتصل بتعزيز إدارة الشؤون السياسية، في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-27955 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يتصل بتعزيز إدارة الشؤون السياسية، في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (تابع) (A/62/7/Add.32)

و A/62/521 و Corr.1؛ A/C.5/62/24 و A/C.5/62/25

١ - السيد بوي ذي غيانغ (فيت نام): قال إنه ينبغي للأمانة العامة، فيما تبذله من جهود لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، أن تولي اهتماماً لضرورة كفاءة الفعالية من حيث التكلفة، وتحقيق التوازن بين الجنسين وفي التكوين الجغرافي للشعب التابعة للإدارة، والامتنال للولايات المسندة من جانب الجمعية العامة.

٢ - ومضى قائلاً إنه في حين أن إنشاء المكاتب الإقليمية عنصر له دوره في تعزيز إدارة الشؤون السياسية، فإن وفده لديه بعض الشواغل فيما يتعلق بفكرة فتح مكتب إقليمي في جنوب شرق آسيا. فجنوب شرق آسيا مستقر سياسياً بصفة عامة، كما أن بلدان المنطقة قد أثبتت أنها قادرة على معالجة شؤونها السياسية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ومن الأفضل أن تركز جهود تعزيز الإدارة على إقامة آليات لتوثيق التنسيق مع البلدان والمؤسسات القائمة في المنطقة، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣ - وأضاف قائلاً إنه دون استباق لنتائج المناقشات بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بتعزيز الإدارة، ونظراً

لتنامي مسؤوليات المنظمة وأعبائها المالية، سيكون من الأنسب أن توظف الأموال المزمع إنفاقها على إنشاء مكتب إقليمي للإدارة في المساعدة في الوفاء على نحو أفضل بالاحتياجات الإنمائية لبلدان المنطقة. وأعرب عن ترحيب وفده بتأكيد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أنه لن تفتح مكاتب إقليمية للإدارة إلا بناء على طلب من البلد المضيف وسائر بلدان المنطقة، واستناداً إلى ولاية ملائمة. وإذا ما دعت الحاجة إلى مثل هذا الوجود الإقليمي، فيلزم إجراء عملية تشاور تتسم بالشفافية والشمولية قبل اتخاذ قرار مستنير على المستويين الوطني والإقليمي معاً.

٤ - السيد توريس ليوري (الأرجنتين): قال إن الوقت مناسب، والمبررات مقنعة، لتحسين قدرة المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وتوصيات اللجنة الاستشارية توفر قاعدة جيدة لتعزيز اللازم لإدارة الشؤون السياسية وهناك حاجة على وجه الخصوص لتحسين قدرة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للإدارة لكفالة تمكنها من تلبية الطلب المتزايد على خدماتها.

٥ - وتطرق إلى إعادة التنظيم المقترحة للشعب الإقليمية التابعة للإدارة، فقال إن وفده لا يرى مبرراً لإنشاء شعبة للأمريكتين وتجزئتها إلى قسم لأمريكا الوسطى/المكسيك، وقسم لمنطقة الأنديز، وقسم لمنطقة البحر الكاريبي، وقسم لأمريكا الشمالية/منطقة المخروط الجنوبي. واسترسل قائلاً إنه للأسباب التي أوضحها في الجلسة السابقة ممثل المكسيك، متكلماً باسم مجموعة ريو، ستتحقق أهداف عملية تعزيز الإدارة على نحو أفضل عن طريق إنشاء قسم لأمريكا الجنوبية داخل شعبة الأمريكتين. وينبغي أن يتألف ملاك موظفيه من أفراد ينتمون إلى البلدان المعنية، إذ أنهم الأفضل فهماً للواقع السياسي والاجتماعي السائد. وينبغي للإدارة بصفة عامة ولقسم أمريكا الجنوبية المحتمل إنشاؤه بصفة

من أجل معالجة القصور في مستوى التنمية ومكافحة الجوع والفقر.

١٠ - وأعرب عن تأييد وفده أيضاً للرأى الذي سبق أن أوضحه في الجلسة السابقة ممثل المكسيك حين تكلم باسم مجموعة ريو، والذي مفاده أن إعادة التنظيم المقترحة للهيكل الإقليمي للإدارة ليست ملائمة في حالة أمريكا اللاتينية. وأعرب عن رغبة وفده في أن تبدأ المشاورات بشأن إنشاء أقسام لأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى/منطقة البحر الكاريبي.

١١ - ودعا إلى أن تركز الأعمال التي ستضطلع بها شعبة الأمريكيتين المقترحة على التعاون مع شبكة من المنظمات الإقليمية، وفقاً لما أوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/62/7/Add.32). وذكر أن وفده لا يزال غير مقتنع بوجود حاجة إلى إنشاء مكتب إقليمي للإدارة في أمريكا اللاتينية ولا بفوائده أو جدواه، وهو اقترح لا يحظى بتأييد كامل من دول المنطقة الأعضاء.

١٢ - أردف قائلاً إنه ينبغي لإدارة الشؤون السياسية أن تؤدي دوراً هاماً في هايتي، وهي البلد الوحيد في المنطقة المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. ويمكن لإدارة الشؤون السياسية بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، أن تسهم على نحو حاسم في توطيد جهود التنمية وبناء المؤسسات من أجل منع تكرار نشوب الأزمات.

١٣ - واستطرد قائلاً إن الإدارة ينبغي أن تنشئ آليات ملائمة للتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها منظمة الدول الأمريكية، للإفادة إلى أقصى مدى ممكن من القدرات المتاحة. كما ينبغي أن تحرص على الاستعانة بالمزيد من الموظفين المنتمين للمنطقة بغية الإفادة من معرفتهم

خاصة، أن يسعياً إلى تحقيق التوازن الجغرافي والجنساني وسط الموظفين.

٦ - ودعا الإدارة إلى استغلال القدرات الحالية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. واقترح إحالة أي مشكلة تنشأ في المنطقة إلى تلك المنظمات أولاً. واستشهد بما أشار إليه الأمين العام من أن السلام والأمن والتنمية يعزز بعضها بعضاً، فقال إن تعزيز إدارة الشؤون السياسية ينبغي أن ينظر إليه باعتباره جزءاً من جهد الإصلاح الشامل الذي يتضمن الأنشطة الإنمائية للمنظمة.

٧ - السيد سينا (البرازيل): أعرب عن تأييد وفده لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، وأقر بضرورة تحسين قدرة المنظمة في مجالات منع نشوب المنازعات، والدبلوماسية الوقائية، والمساعدة الانتخابية، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط.

٨ - وقال إن وفده يؤيد الآراء التي أعربت عنها لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن موضوع المقترحات المتعلقة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية، والتي شملت الإعراب عن شواغل بشأن عدم التشاور المسبوق مع الدول الأعضاء، وتقديم تقرير إلى اللجنة الخامسة - وهي هيئة فنية - يتضمن اعتبارات سياسية، وضرورة موافقة الدول الأعضاء على إنشاء مكاتب إقليمية للإدارة، ورسم صورة غير دقيقة لأمريكا اللاتينية، ولا سيما لمنطقة الأنديز دون الإقليمية.

٩ - واستطرد قائلاً إن وفده يعتقد على نحو أكثر تحديداً أن تلك المنطقة، كما أوضح التاريخ مراراً، لديها الوسائل والمؤسسات الجماعية اللازمة للمعالجة الفعالة للمشاكل السياسية. ومن ثم ينبغي للإدارة أن تدعم الآليات الحالية. وأضاف قائلاً إن النجاح لا يمكن أن يحالف الدبلوماسية الوقائية ولا المساعي الحميدة في المنطقة بدون أن تُبذل الجهود

التي عبر عنها عدد من الوفود ينبغي أن تُحترم، وإن عمل الإدارة ينبغي أن يكون مكملاً لأعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى، دون ازدواج معها. وأكد أيضاً وجوب التقيد بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تعيين الموظفين.

١٧ - السيد دبابش (الجزائر): قال إن وفده يأسف أشد الأسف لكون التقرير المعروض على اللجنة قد قدم بشكله الحالي. فمن الواضح من الملاحظات التي أدلى بها عدد من الوفود أنه لا يوجد اتفاق عام على المقترحات الواردة فيه. وليس مفاجئاً أن أشد المناصرين تحمساً لتدابير الإصلاح المعنية، إذ يجمعون عن توفير الأموال اللازمة، يريدون الاعتماد على الموارد القائمة أملاً في أن ينجم عن إصلاح الولاية وفورات تغطي العجز، على حساب الموارد المخصصة لجهود التنمية والجهود الإنسانية.

١٨ - وأردف قائلاً إن تعليقات قد أُبدت كذلك بشأن النهج المجرأ للأمانة العامة في الإصلاح، الذي سوف يسبب تضخماً في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنحو بليون دولار، وبشأن مخاطر الازدواج، وبشأن الفشل في تلمس أوجه التآزر والترشيد الممكنة للأعمال التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والكيانات التي تعمل على تعزيز التنمية.

١٩ - واسترسل قائلاً إنه في حين أن اعتراض وفده على التقرير هو على الشكل أكثر مما هو على المضمون، فإن المسائل محل النقاش تتجاوز موضوع منع نشوب المنازعات، الذي يُلَوَّح به لصرف الانتباه من موقع التأكد من أنه لن يلقى معارضة من أي دولة من الدول الأعضاء لأنه يشكل الأساس المنطقي لوجود المنظمة.

٢٠ - واستطرد قائلاً إنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا بطرح مزيد من الأسئلة المزعجة التي تتصدى للافتقار إلى الدقة في عمل اللجنة، الذي يتزايد تسييسه. وقد نوهت لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان

وفهمهم المباشرين لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - السيد بترانتو (إندونيسيا): قال إن وفده يشاطر الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ما أبدته من آراء وشواغل بشأن اقتراح إنشاء مكاتب إقليمية لإدارة الشؤون السياسية، مؤكداً على ضرورة استشارة بلدان المنطقة والحصول على موافقتها قبل إنشاء مكاتب من هذا القبيل، وفقاً لما هو موضح في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز (A/C.5/62/24).

١٥ - وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى القيود المحيطة بموارد المنظمة، سيكون من الحصادة إيلاء الأولوية لتنمية قدرات الإدارة في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة في المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى ذلك. وينبغي للإدارة أن تسعى أيضاً إلى تحقيق التآزر مع الجهود الإقليمية القائمة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وضرب مثلاً بجنوب شرق آسيا، فأشار إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد اتخذت خطوات ملموسة لمنع نشوء النزاعات، وتواصل تنمية قدراتها في هذا الصدد من خلال الهدف المتمثل في إنشاء جماعة للشؤون الأمنية في إطار الرابطة. وهي تشجع على الاضطلاع بأعمال مماثلة في المناطق الأخرى، وذلك بجملة وسائل منها المنتدى الإقليمي للرابطة. واختتم كلامه قائلاً إن أي تنمية ممكنة في المستقبل لقدرة الإدارة في مجال الدبلوماسية الوقائية الإقليمية في جنوب شرق آسيا، ينبغي أن تكون متآزرة مع قدرات الرابطة القائمة والآخذة في النمو بمعدلات سريعة.

١٦ - السيد تاوانا (جنوب أفريقيا): قال إن وفده، يوافق على أن الوقاية خير من العلاج، ومن ثم فإنه يؤيد تعزيز إدارة الشؤون السياسية كي تتمكن من الاضطلاع على نحو أفضل يتسم بالفعالية والكفاءة بجهود منع نشوب المنازعات، والوساطة، والمساعدة الانتخابية، ولا سيما في أفريقيا. واستدرك قائلاً إن الشواغل المتعلقة بمقترحات الإصلاح

عدم الانحياز إلى هذه الظاهرة ودعت إلى إجراء مشاورات بغرض تحديد ولاية ما قبل إعادة المسألة إلى اللجنة الخامسة للحصول على الموارد المالية اللازمة. وقال إن ذلك النهج، على الرغم من منطقيته، فإنه لم يُعتمد.

٢١ - وأضاف قائلاً إنه لم يُستجب لرغبة أكبر مجموعة من الدول في الجمعية العامة في صدور تصويب لتقرير الأمين العام، على الرغم من وجود تصويب واحد بالفعل. واسترسل قائلاً إن السبيل الذي تسلكه الأمانة العامة يثير التساؤل عن السبب في ما يبدو من أن لديها استراتيجية جديدة لتجنب النقاش الشفاف والديمقراطي، كما حدث بالفعل عند إنشاء منصب المستشار الخاص "المعني بمسؤولية الحماية"، من أجل فرض مفاهيم محددة أو تدابير للإصلاح بعينها من خلال الوسيلة البسيطة والمواتية لتحديد المخصصات في الميزانية.

٢٢ - وحذر من أن هذا الاتجاه لن يؤدي إلا إلى إيجاد ثغرة أكثر سوءاً في المصادقية، وإثارة الشك بشأن الدافع الحقيقي وراء كل اقتراح من اقتراحات الأمانة العامة المتعلقة بالإصلاح ووراءها جميعاً، وجعل مجموعة بأسرها من الدول تنأى بنفسها عن تلك الاقتراحات. وقال إن هذا يجعل وفده يشاطر اللجنة الاستشارية تحفظاتها ويتطلع إلى تلقي تقرير إضافي يحدد الولايات والاختصاصات بشأن الإصلاح قيد النظر. واختتم كلامه قائلاً إنه لا ينبغي مستقبلاً استغلال اللجنة الخامسة في تحقيق مآرب سياسية، وينبغي لها أن تحصر نفسها في نطاق الاضطلاع بمسؤولياتها الصحيحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.